**VIDEO 10**

**جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث**

**ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان**

**كلمة الآنسة دنيز دحروج**

**وزارة العمل**

بيروت، في ١٨/١/٢٠٢١

* في ظلّ الأزمات المالية والاقتصادية، وجائحة كورونا، التي أثّرت على قطاعات العمل، ومعدلات البطالة، سعت وزارة العمل إلى حماية العمّالاللبنانيين والمهاجرين، والنازحين السوريين، واصحاب العمل، بالتعاون مع شركائها المحليين والدوليين.
* في حماية العمال اللبنانيين، أُعدّت آليات وأطر قانونية تُحفاظ على سلامتهم وديمومة عملهم، وتحدّ من عمليات الصرف، عبر:
	+ - * قرار للطلب من اصحاب المستشفيات اعتبار مدة الحجر للعاملين في الجسم الطبي مدفوعة الاجر كاملاً،
			* وتطبيق المرسوم الإشتراعي حول "طوارئ العمل"، للمصابين منهم بالوباء،
			* وتعميم للطلب من المنشأة المستثناة من قرار الاقفال، الالتزام بشروط الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة الى تعاميم في قطاعات مختلفة، منشورة على الموقع الالكتروني للوزارة.
* ونسّقت الوزارة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لوضع خطة دعم أصحاب العمل من خلال إعفاءات، وتمديد مفعول براءة الذمة الصادرة عن الصندوق، ودفع سلفة بقيمة 57 مليار ليرة شملت 120 مستشفى.
* ونسّقت الوزارة أيضاً مع وزارة العدل، والجهات القضائية، لتفعيل مجالس العمل التحكيمية، ولا سيما للإسراع في البتّ بالدعاوى الموجودة لديهم.
* وطلبت من المؤسسات التي تريد إنهاء عقود عمل اجراءها، التقيد بالمادة 50 من قانون العمل، ليبلّغ صاحب العمل وزارة العمل رغبته في إنهاء تلك العقود، قبل شهر. وعليه التشاور مع الوزارة لوضع برنامج للإنهاء، يراعي أقدمية العمال، واختصاصهم، وأعمارهم، ووضعهم العائلي والاجتماعي.
* في حقوق العمال المهاجرين، تعتبر وزارة العمل أن إقرار "عقد العمل الموحّد" في العمل المنزلي، بصيغته الجديدة، قد يشكّل خطوة هامّة في اتجاه إلغاء نظام الكفالة. وصدر قرار عن مجلس شورى الدولة، بوقف التنفيذ، لأسباب شكلية، ومن المتوّقع أن يُعاد البتّ فيه.
* وحتى الانتهاء من اعداد مشروع قانون العمل الجديد، تمّ تقديم مشروع قانون لتعديل المادتين (7) و (8) من قانون العمل الحالي، لإخضاع العمال المنزليين، لبنانيين وأجانب، لقانون العمل.
* تعاونت الوزارة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وفعّلت خطّها الساخن لشكاوى العاملات المهاجرات في الخدمة المنزلية. وخلال العام ٢٠٢٠، بلغ عدد شكاوى العاملات إلى الوزارة، 77 شكوى.
* ومع جائحة كورونا، اعتمدت الوزارة عدداً من الإجراءات، لحماية العمال المهاجرين. ونسّقت مع عدد من سفارات الدول المعنية، ومع الوزارات المختصّة، لتسيير رحلات عودة طوعية وآمنة للعمّال المهاجرين إلى بلادهم.
* وسهّلت نقل العاملات اللواتي تواجدن أمام سفارتهنّ إلى مأوى لائق، وأمّنت لهن فحوصات PCR مجانية، بالتعاون مع منظمات غير حكومية.
* وتسعى الوزارة الى متابعة قضايا العاملات المنزليات المعرّضات للتعنيف وسوء المعاملة، خلال هذه الفترة.
* بالنسبة لعمل النازحين السوريين، وقعّت وزارتا العمل والشؤون الاجتماعية، ومنظمة العمل الدولية، على مبادئ توجيهية للمشاريع الغنية بفرص العمل، ضمن برنامج التوظيف المكثف والبنية التحتية، لتعزيز التعاون بين الدولة اللبنانية، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء التنمية الدوليين، بإشراف "خطة لبنان للاستجابة للأزمة أي Lebanese Crisis Response Plan."
* وقّعت وزيرة العمل والأمينة التنفيذية "للإسكوا"، مذكرة تفاهم، لعشرة سنوات، في انطلاقة لشراكةٍ تلبّي تطلعات الطرفين في توفير فرص العمل.
* وفي هذا الإطار، تم تنظيمِ "ورشتَي عمل": حولَ الدورِ المهم للتكنولوجيا الرقمية وللاتصالات في التوظيف، وخلقِ فرصِ عملٍ جديدة للجنسين، وبناءِ قدرات موظفي وزارة العمل.